

دعوات فلسطينية وأردنية لإصدار عفو عن كافة معتقلي دعم المقاومة بالسعودية



دعا رئيس لجنة المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في السجون السعودية، خضر المشايخ، السلطات السعودية لإصدار عفو عن كافة معتقلي دعم المقاومة لديها

كما رحب "المشايخ" بقرار إفراج "السلطات السعودية عن الدكتور هاني الخصري، نجل ممثل حركة حماس السابق في الرياض الدكتور محمد الخصري".

وأكد "المشايخ" أن وصول الدكتور "هاني" إلى منزله في العاصمة الأردنية عمان، بعد أن تم الإفراج عنه، وترجيئه من سجنه في السعودية إلى الأردن بعد عامٍ على انتهاء محكوميته بالحبس لثلاث سنوات، إذ كان من المفترض أن تفرج السلطات السعودية عن "الخصري" في شهر (كانون الثاني/يناير 2022)، حيث سيكون قد أكمل مدة ثلاث سنوات داخل السجن.

وقال المشايخ إن "الدكتور هاني الخصري آخر المعتقلين الذين انتهت محكوميتهم وتم الإفراج عنهم".

وأعرب عن أمله في أن تثمر الجهود التي تقودها حركة "حماس"، والانفراجة التي حصلت مؤخراً بزيارة قيادة الحركة إلى السعودية، في أواخر شهر رمضان، في تذليل كافة العقبات ما بين الجانبين، والتي نرجو من خلالها أن تقوم السلطات السعودية بإصدار عفوٍ عامٍ عن كافة المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في السعودية، على خلفية دعم المقاومة، وإغلاق الملف بصورةٍ كاملة.

وقال المشايخ في حديثه لـ "قدس برس": من الواضح أن "السلطات السعودية تريد تصفير مشاكلها مع جميع الأطراف، من خلال حملة الإفراجات الأخيرة عن معتقلي دعم المقاومة قبل شهر رمضان المبارك وأثناء الشهر الفضيل، والتي بدأت بالإفراج عن الدكتور محمد الخصري، وعدد آخر من المعتقلين".

وقال رئيس لجنة المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في السجون السعودية من أن "زيارة وفد قيادي رفيع المستوى من حركة حماس إلى السعودية مؤخراً أثلجت صدور أهالي المعتقلين في السعودية، وشكلت بارقة أمل في عودتهم قريباً إلى ذويهم، سيما وأن الظروف التي أدت لحملة الاعتقالات في السعودية تختلف عما هي عليه الآن".

وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت عشرات الفلسطينيين والأردنيين عام 2019، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة دعم المقاومة الفلسطينية.

وتمكن وفد من قيادة حركة "حماس" يتضمن إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة، وخالد مشعل رئيس الحركة في الخارج، في العشر الأواخر من شهر رمضان المنتهي (الأسبوع الماضي)، من أداء العمرة، والحصول على تأشيرات دخول إلى السعودية، في خطوة اعتبرها مراقبون أنها تمثل تغييراً في سياسة الرياض تجاه عدد من الملفات بالمنطقة.